خبر صحفي

"الرمز كابيتال" تتولى إدارة صندوق لصناعة السوق بقيمة 390 مليون درهم تعتزم بورصة البحرين إطلاقه

- بورصة البحرين تعيّن "الرمز كابيتال" لإدارة صندوق لصناعة السوق بقيمة 40 مليون دينار بحريني (390 مليون درهم)، في أعقاب شراكة استراتيجية بين "ممتلكات" و"أصول" و"بنك البحرين الوطني" و"بنك البحرين والكويت"، تعكس توجه الأطراف نحو التعاون لتأسيس الصندوق.
- المبادرة تدعم خطة تطوير أسواق رأس المال (2026-2028) لبورصة البحرين، والرامية إلى تعزيز السيولة وتنويع المنتجات الاستثمارية ودعم استقطاب رؤوس الاموال.

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 4 نوفمبر 2026: أعلنت شركة "الرمز كابيتال" ذ.م.م. عن تعيينها لإدارة صندوق لصناعة السوق بقيمة 390 مليون درهم، تعتزم بورصة البحرين إطلاقه، في إطار شراكة استراتيجية مع كل من شركة ممتلكات البحرين القابضة "ممتلكات"، وشركة "أصول"، وبنك البحرين والكويت، وبنك البحرين الوطني. وتهدف هذه المبادرة، التي تجمع بين الشراكة المؤسسية والخبرات المتخصصة لشركة "الرمز" في صناعة السوق، إلى تعزيز مستويات السيولة وزيادة جاذبية السوق للمستثمرين والشركات الراغبة في الإدراج.

وجرى توثيق هذه الشراكة خلال حفل توقيع رسمي، تمهيداً لتنفيذ أنشطة صناعة السوق. وتستند "الرمز" في هذا المجال إلى خبرة إقليمية تمتد لأكثر من عشر سنوات في صناعة السوق وتوفير السيولة، مدعومة بأطر حوكمة راسخة، بما يسهم في زيادة عمق السوق وتحسين كفاءة آليات اكتشاف الأسعار. وتتكامل هذه الخبرات مع أدوات التحليل الكمي واستراتيجيات التداول الآلي التي تعتمدها الشركة، والتي تساعد على تقليص الفروقات بين أسعار العرض والطلب، ورفع كفاءة عمليات التداول لصالح المستثمرين.

ويأتي التركيز على تعزيز السيولة دعماً لخطة تطوير أسواق رأس المال (2026-2028) لبورصة البحرين، التي تحمل شعار "الارتقاء". وتجمع الخطة بين تطوير

آليات توفير السيولة، وتوسيع نطاق الطروحات العامة الأولية، وطرح منتجات استثمارية جديدة، إلى جانب تحديث الأطر التنظيمية وإعادة الهيكلة المؤسسية، وتعزيز التواصل مع الشركات المصدرة للأوراق المالية والمستثمرين، ورفع مستوى الجاهزية الرقمية. وتهدف هذه الجهود إلى تنويع المنتجات الاستثمارية وتبسيط العمليات التشغيلية، بما يسهم في بناء سوق أكثر تنافسية وشفافية ومرونة وسهولة في الوصول، واستقطاب قاعدة أوسع من المستثمرين، وتعزيز جاهزية السوق لإعادة تصنيف محتملة والارتقاء إلى فئة سوقية أعلى مستقبلاً.

وتعود مساهمة "الرمز" في دعم هذه التوجهات إلى عام 2025، حين عيّنت بورصة البحرين "الرمز كوربوريشن" مستشاراً مالياً للمساهمة في إعداد خطة شاملة لتطوير سوق رأس المال. كما حصلت الرمز كابيتال خلال العام ذاته على ترخيص مزاولة أنشطة صناعة السوق في بورصة البحرين. ويأتي التعيين الجديد ليجمع بين خبرات المجموعة في الاستشارات الاستراتيجية وقدراتها المتخصصة في صناعة السوق، بما يدعم تنفيذ الأولويات التطويرية للبورصة وتحقيق مستهدفاتها.

ويعكس هذا التكامل بين الاستشارات الاستراتيجية والقدرات التنفيذية النهج الذي تتبعه "الرمز" في توسيع حضورها الإقليمي. وبصفتها إحدى المؤسسات الرائدة في صناعة السوق وتوفير السيولة، عززت المجموعة حضورها في أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي من خلال تكليفات متخصصة في صناعة السوق، وتقديم الاستشارات للبورصات، وتطوير أسواق رأس المال، بما في ذلك سلطنة عُمان والبحرين. وتستند المجموعة في هذا الدور إلى خبراتها الإقليمية الواسعة، وتقنياتها المتقدمة في التداول، وأطر الحوكمة التي تعتمدها، بما يعزز مكانتها شريكاً موثوقاً في دعم تطور الأسواق المالية في المنطقة.

وبهذه المناسبة، قال **هيثم عضيمة، الرئيس التنفيذي للخدمات المالية في مجموعة الرمز:** "نفخر بالثقة التي أولتنا إياها بورصة البحرين وشركاؤها الاستراتيجيون لتولي هذه المسؤولية المهمة، وندرك ما تنطوي عليه من دور محوري في دعم تطوير سوق رأس المال في المملكة. ونؤمن بأن تعزيز مستويات السيولة يمثل ركيزة أساسية لترسيخ ثقة المستثمرين، ودعم استقطاب رؤوس الأموال، وتحقيق التطلعات الاستراتيجية لبورصة البحرين. وانطلاقاً من مساهمتنا السابقة في إعداد خطة تطوير سوق رأس المال، نؤكد التزامنا بتوظيف خبراتنا الإقليمية وقدراتنا المؤسسية لدعم تنفيذها. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع بورصة البحرين وكل من ممتلكات وأصول وبنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني، للإسهام في بناء سوق أكثر ديناميكية وتنافسية، قادر على استقطاب الاستثمارات، وتشجيع إدراج المزيد من الشركات، ودعم النمو الاقتصادي المستدام لمملكة البحرين على المدى الطويل".

ويجسد التعاون بين بورصة البحرين والشركاء الاستراتيجيين وشركة "الرمز" روح مبادرة "فريق البحرين"، القائمة على تكامل الجهود المؤسسية وتوحيد الخبرات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة. وانسجاماً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، والأولويات الوطنية للتعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة، يهدف هذا التكليف إلى تعزيز دور أسواق رأس المال كمحرك رئيسي للنمو والتنويع الاقتصادي، من خلال استقطاب الاستثمارات، وتمكين الشركات من الوصول إلى التمويل اللازم لتوسيع أعمالها وتحقيق تطلعاتها المستقبلية.

-انتهى-